

غَزَل النسيج التنظيمي



1

4

2
abc

3
123

6



7

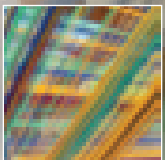
8

9
wxyz

+



0

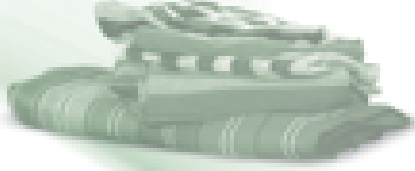


*

تطوير قطاع الاتصالات

التحول

لمواكبة متطلبات السوق



معلومات إضافية في تنظيم قطاع الاتصالات

مشغلي الاتصالات وهيئة إذاعة وتلفزيون البحرين وفريق إدارة حلبة البحرين الدولية بغرض التأكد من توفر متطلبات الاتصالات لهذا الحدث. ولقد تطلب ذلك عقد عدة اجتماعات بين الأطراف المعنية للتأكد من أن متطلبات السعة الإضافية وخلو الطيف الترددي من التشويش قد تم أخذها بالاعتبار. وتكللت هذه الجهود بالنجاح، حيث كان حدث الفورمولا واحد من أنجح السباقات التي استمتع بها المشاركون والمشاهدون على حد سواء.

انقطاع الكهرباء عن المملكة بالكامل

في ٢٣ من أغسطس ٢٠٠٤ حدث انقطاع شامل للكهرباء في مملكة البحرين ليوم كامل تقريباً. ولقد كان هذا اختباراً صعباً لنظام الاتصالات في البحرين، حيث كانت الهيئة تتابع عن كثب طوال ذلك اليوم وضع خدمات الاتصالات مع مشغلي الاتصالات في المملكة ومدى تأثير انقطاع الكهرباء عليها. وقد ساهمت خطط الطوارئ الموضوعة من قبل المشغلين في تفادي تأثر الخدمات الهاتفية بشكل كبير أثناء فترة انقطاع الكهرباء، غير أنه ونظراً لطول مدة انقطاع الكهرباء تم فقدان الخدمات الهاتفية في مناطق محدودة من المملكة.

إلا إنه كان من الواضح أن هناك ثمة أمور تحتاج إلى تطوير، وقد باشرت الهيئة العمل فوراً مع المشغلين لتحديد السبلات ومحاولة تطوير الشبكات لتفاديها مستقبلاً. وبذلك يكون المشغلون مستعدين بشكل أفضل لمواجهة مثل هذه الأمور

يتناول هذا الجزء معلومات إضافية في تنظيم قطاع الاتصالات لم يتم التطرق إليها فيما سبق من التقرير.

اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية

خلال العام ٢٠٠٤، تم عقد سلسلة من المفاوضات بين كل من مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، حيث كانت الهيئة عضواً في الفريق المسئول عن بحث الجانب المتعلق بقطاع الاتصالات في الاتفاقية. وقد قامت برفع توصياتها بشأن الأمور المتعلقة بالاتصالات ومدى تطابقها مع قانون الاتصالات في المملكة.

وقد كان هذا الجزء من أولى الأمور التي تم الاتفاق عليها بين البلدين حيث أن الإطار التنظيمي لقطاع الاتصالات في المملكة تم وضعه بناءً على الأطر التنظيمية القائمة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والتي تشجع المنافسة في بيئة مفتوحة.

الفورمولا واحد

استضافت مملكة البحرين أول سباق للفورمولا واحد على أرضها في شهر أبريل من العام ٢٠٠٤. وقد تطلب هذا الحدث الضخم إعداداً مكثفاً لضمان استمتاع المشاركين والمشاهدين بهذه التجربة الفريدة.

فقد قامت الهيئة وبالتعاون مع وزارة المواصلات بالتنسيق بين

الطارئة حيث أن خدمات الاتصالات تعتبر من الخدمات الهامة جداً في مثل هذه الظروف.

قضايا متعلقة بالإنترنت

قامت شركة كونكشن التابعة لشركة بونج باستشارة الهيئة حول المتطلبات المتعلقة بتقديم خدمات إنترنت سريعة للمسافرين على طائراتها عند مرورها في المجال الجوي لمملكة البحرين. و بعد البحث والدراسة الشاملة للوضع، انتهت الهيئة إلى أن شركة بونج لا تحتاج إلى رخصة لتقديم مثل هذه الخدمة. وقد تطلب ذلك من الهيئة عند دراسة هذا الطلب الأخذ بالاعتبار الأنظمة المتبعة في بعض الدول الأخرى والأمور القانونية والتكنولوجيا المتعلقة بهذه الخدمة، إذ يعتبر هذا الموضوع أحد الأمثلة للتحديات التي تواجهها هيئات التنظيم في تلبية متطلبات قطاع الاتصالات والمستهلكين في ظل التطور التكنولوجي.

في إبريل ٢٠٠٤ أصدرت الهيئة وثيقة حول موقف الهيئة حيال مسألة استخدام بروتوكول الإنترنت لنقل الخدمات الصوتية. إن نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت هو وسيلة إجراء المكالمات الهاتفية عبر شبكة الإنترنت بدلاً من شبكة الهاتف الثابت، ويكمن الهدف الأساسي لهذا النوع من الخدمات في أنه ذات تكلفة منخفضة إلا أنه قد يكون أقل جودة من الاتصال الدولي المعتاد.

وقد بينت الوثيقة أن الهيئة تقبل تماماً استخدام بروتوكول الإنترنت كإحدى الوسائل التي تقوم بتقديم الخدمة الصوتية وذلك للمشغلين الذين يمتلكون الرخص المناسبة فقط. أي أنه بغض النظر عن التكنولوجيا المستخدمة، فإن الخدمات الصوتية يمكن إرسالها فقط إما من قبل أصحاب رخص الخدمة الوطنية الثابتة أو الخدمات الدولية، ولا يمكن لأصحاب التراخيص الأخرى، مثل رخصة مقدمي خدمات الإنترنت أو رخصة القيمة المضافة، تقديم هذه الخدمة حيث أن هذه الرخص لا تسمح بتقديم الخدمات الصوتية.

الشبكات اللاسلكية (WiFi)

في نهاية العام بدأت الهيئة بوضع السياسات المتعلقة بطرح أنظمة ومنتجات الشبكات اللاسلكية المحلية كخدمة اتصالات عامة وذلك باستخدام عدد من تقنيات الشبكات اللاسلكية خاصة تقنية الشبكات اللاسلكية (WiFi). وتضع الهيئة في اعتبارها الحاجة إلى تبني طرق جديدة لعملية الربط عن طريق النطاق العريض للاتصال، وهذا نتيجة حاجة المستخدمين في المملكة للبقاء على اتصال مستمر من خلال شبكات الاتصالات في أي مكان وزمان.

وسيتم وضع السياسات التنظيمية حول هذا الموضوع وإصدارها خلال العام ٢٠٠٥.

